

ندوة المديونية فى الوطن العربى القاهرة ٢٢-٢٧ فبراير ١٩٩٢

عرض : فادية محمد عبد السلام (*)

تعد مشكلة الدين الخارجية أهم التحديات التى تواجه النمو الاقتصادى للبلدان النامية حيث أوردت الندوة تقديرا لها يبلغ ١٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٨ وهو ما يعادل أكثر من نصف الإنتاج المحلى للبلدان النامية . كذلك يصل حجم الدين للفرد الواحد لاربع عشرة دولة عربية مدينة قرابة ٨٠٠ دولار . وفى الوقت الذى تتزايد فيه حاجيات الدول النامية لتمويل مشاريعها التنموية ومساندتها أثر إدخال الإصلاحات الهيكلية على اقتصادياتها ، أصبحت التحويلات الصافية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية سالبة . فى عام ١٩٨٨ بلغت التحويلات الصافية إلى الخارج من بلدان الجنوب حوالى ٤٠ مليار دولار.

أمام تفاقم المديونية التى أصبحت هيكلية فى أغلب الدول النامية لجأت معظم الدول المدينة إلى جدولة ديونها .

ولعل أهم مميزات النظام العالمى الجديد هو ربط التدفقات المالية من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية ببرامج التحرير والتكيف الهيكلى . ولكن هذه الخطوات العملية ليست كافية لايجاد حلول جذرية لأزمة المديونية. هذا بالإضافة إلى أن الإعانات التى تقدمها الدول الصناعية تحت عنوان «التنمية» لاتزال دون الأهداف التى أقرتها الأمم المتحدة منذ الستينات والمتمشلة فى الوصول إلى

* د. فادية محمد عبد السلام : خبير أول بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية . معهد التخطيط القومى.

حجم تدفق لأغراض التنمية فى الدول النامية يصل إلى مستوى ٧.٠٪ من إجمالى ناتج الدول المتقدمة . كما أبقت الدول الصناعية أسعار المواد الأولية التى تمثل مصادر هامة للدول النامية عند مستويات منخفضة. أيضا تخضع صادرات الدول النامية لمواجز جمركية وكمية.

وحيث أن مشكلة المديونية تمثل عبئا على عملية التنمية ومعدلاتها. فإن الندوة قد اهتمت بمناقشة أسباب هذه الظاهرة وحدودها والعوامل المؤدية إلى استمراريتها . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تشخيص إمكانيات الخروج من طرق المديونية وكيفية السداد وأساليب الحد منها ودور البنوك الأجنبية فى تفاقم المديونية العربية . ثم أثر الاستثمار والاستهلاك على المديونية ودور التكامل العربى فى التخلص من المديونية وأيضاً الآفاق المستقبلية للمديونية الخارجية وآثارها المرتقبة على النمو الاقتصادى العربى.

وفى ضوء مناقشات أوراق الندوة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- ١- إن هناك أسبابا داخلية وخارجية للاقتراض يمكن إيجاز بعضها فى سوء الإدارة الاقتصادية . السياسات السعرية الخاطئة، السياسات النقدية والمالية، سياسة سعر الصرف . وسوء استخدام القروض الخارجية. كذلك هيكل القروض ومصادرها وشروط الإقراض. ومن ثم فإن علاج المديونية يكون من خلال برامج التشييت والتكيف الهيكلى وتعبئة الموارد المحلية.
- ٢- إن قضية الاقتراض تغرى بمزيد من الاقتراض حيث إن عقد اتفاقيات لحل مشاكل الديون يكون غالبا بشروط أسوأ للسداد من الديون القديمة.
- ٣- انه من الأهمية بمكان البحث عن واختيار موارد التمويل الخارجى ذات الجدوى الاقتصادية والاعتماد على الديون طويلة الأجل ذات الشروط الميسرة وترشيد الاقتراض الخارجى.
- ٤- إن هناك اتجاهات للاستثمار الاجنبى المباشر لتخفيف حدة الديون وتحقيق التنمية.
- ٥- أنه من الضرورى إعادة النظر فى وضع البنوك الأجنبية فى الاقتصاديات القومية حيث إنها قد ساهمت فى تفاقم المديونية العربية. واستنادا لتجربة مصر يلاحظ ضآلة حجم القروض المقدمة للمقترضين المصريين بالرغم من زيادة قيمة ودائع البنوك الأجنبية وقبولها من موارد محلية.
- ٦- إنه يمكن النظر إلى الزيادة فى نسب الدين العام المحلى بالدول العربية باعتبارها مؤشرا لعدم

كفاية مجهودات التنمية المبذولة من مثل هذه الدول لمواجهة احتمال انقطاع تدفق التمويل الخارجى، ومن ثم تتضح أهمية إعادة تدوير الاستثمارات والأرصدة العربية بالخارج إلى المنطقة العربية مما يتطلب اتخاذ إجراءات وتصحيحات اقتصادية قطرية حتى يمكنها المساهمة فى حل مشاكل المديونية العربية.

٧. إن الأثر الإجمالى للمديونية الخارجية العربية يعتبر أشد وأخطر من كونها منفردة على مستوى قطرى.

٨. إنه من منظور محلى يمكن التنبيه لخطورة المديونية الخارجية حيث يترتب على وجود عبء دين خارجى ثقيل (منهج الديون المعلقة) انخفاض الحافز للاستثمار والادخار مما يتطلب العمل على خلق معيار جديد لإدارة الدين الدولى يركز على التخفيف من عبء الدين بالحذف والتخفيض وليس بالاكْتفاء بتقديم قروض جديدة للدول النامية . حيث يتوقع فى ضوء تطبيق هذا المنهج على مصر أن يؤدى تخفيض الديون وحذف جزء منها (بعد أزمة الخليج) وكذلك تخفيض التمويل الصافى من الموارد إلى الخارج أن يتأثر ايجابيا كل من الاستثمار وسعر الصرف الحقيقى وسعر الفائدة . إلا أن فعالية تخفيض الديون المصرية مشروطة بتوفير قروض جديدة وتعديل السياسات المحلية وحسن إدارة الديون الخارجية.

وبناء على ذلك تحددت استراتيجيات العمل المقترحة على المستويات القطرية والقومية والدولية لعلاج أزمة المديونية فى الآتى:

١. ضرورة العمل على إزالة الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاديات العربية.
٢. تهيئة المناخ السياسى والاقتصادى لجذب الاستثمارات العربية .
٣. التحروط ضد والتأكيد على خطورة تحويل الديون لأصول إنتاجية يملكها آخرون فى البلد المدين.
٤. اتخاذ الإجراءات والوسائل الكفيلة بزيادة مساهمة البنوك الأجنبية فى تمويل التنمية.
٥. إعادة النظر فى سياسة الاقتراض الخارجى .

- ٦- أهمية التنسيق بين الدول العربية فيما يتعلق بسياسات وآليات التفاوض من أجل قضية الديون الخاجية .
- ٧- مساهمة المجموعة الدولية فى اتخاذ إطار ملائم لدراسة مشاكل ديون الدول النامية مع ضرورة الاهتمام بقضايا شروط التبادل الدولى والقيود الحمايية وغيرها .
- ٨- العمل على تدعيم القدرات التنموية والتنافسية العربية بإعادة تدوير الاستثمارات العربية بالخارج إلى المنطقة العربية .

صدر عن معهد التخطيط القومى

تلوث المسطحات المائية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

مذكرة خارجية

اعداد : د. أحمد عبدالوهاب برانية